د. مهند مصطفى (*)

استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية

مقدمة

تتزاحم منظومتان نظريتان على حلّ الصراعات السياسية، المنظومة الأولى وهي منظومة التسوية بين طرفي الصراع، والثانية هي منظومة المصالحة. وقد فرقت الأدبيات النظرية بين المنظومتين من خلال معايير تميز بين توجه طرفي الصراع إلى التسوية أو توجههما إلى المصالحة. في الخطاب الشعبي أو الإعلامي وحتى السياسي العام لا يتم التفريق بين المنظومتين، فيتم استعمالهما بشكل تعسفي دون إدراك كنه كل منظومة واختلافها عن المنظومة الأخرى، كما يتم استحضارهما في الكثير من الأحيان في الصراعات والخلافات غير السياسية كالصراعات الاجتماعية أو حتى الاقتصادية، إلا أنني في هذا البحث سأبقى ملتزماً بالمفهوم النظري المعمول به في الأدبيات النظرية متخذا أقصى درجات الحذر المفاهيمي في التعامل معهما، وأولى خطوات هذا الحذر هو عرض التمييز النظري بينهما.

لا تكتفي المصالحة بحل القضايا محل الصراع بين الطرفين، بل أيضا تسعى إلى نقل هذا الحل إلى مستوى أعلى، وعادة ما يعتقد بعض المنظرين أن المصالحة لا بد من أن تأتي بعد تسوية سياسية تمهد لها، فالتسوية تتم بين قيادات الشعوب بموافقتها في العادة، ولكنها تبقى اطاراً تسووياً لحل قضية الصراع فقط (Lederach، 1997).

يقدم «مركز دراسات العنف والمصالحة في جنوب إفريقيا»، وهو بلد عرف المصالحة في فترة ما بعد الأبرتهايد، خمس

* محاضر جامعي، وباحث في "مدار".

تحاول المصالحة تطبيع العلاقات بين الشعبين طرفي الصراع، والتطبيع بحاجة إلى اعتراف طرفي الصراع قيادة وشعباً بالرواية التاريخية للطرف الآخر، الاعتراف بها حتى لو لم يتم الاتفاق معها، أو لو تم التصادم معها. وهذا أمر بديهي لأن المصالحة تكون ذات صلة في صراع شكلت فيه الرواية أحد أركان الصراع، وسببا في احتدامه واستدامته في الماضي، حيث ان الصراع على تشكيل ذاكرة المكان تجعل الصراع أكثر احتداما من صراعات تقليدية تكون الذاكرة والرواية فيها خارج الصراع.

منظومات تم من خلالها تعريف المصالحة كما عرفتها جنوب إفريقيا، هي: نبذ العنصرية، تجسير الفجوات بين المجموعات المنفصلة، التوجه الديني الذي يشدد على النسيان، التوجه الذي يركز على حقوق الانسان لمنع انتهاكها في المستقبل، والمصالحة كإطار لبناء المجتمع (Brouneus، 2003، 14).

لا يزودنا هذا الاطار المفاهيمي للمصالحة بأجوبة حول واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ربما أنه جيد للحالة الجنوب افريقية كونه يتحدث عن حالة من المصالحة بين مجموعتين متصارعتين تعيشان في الدولة نفسها والوحدة السياسية نفسها، وهناك حاجة لكل هذه المركبات لبناء المجتمع والدولة الجديدين. لكن تبقى حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حالة صراع بين مجموعتين حول قضايا ذات مضامين قومية ودينية وليس فقط المدنية كما هو في الحال الجنوب إفريقية.

تحاول المصالحة تطبيع العلاقات بين الشعبين طرفي الصراع، والتطبيع بحاجة إلى اعتراف طرفي الصراع قيادة وشعباً بالرواية التاريخية للطرف الآخر، الاعتراف بها حتى لو لم يتم الاتفاق معها، أو لو تم التصادم معها. وهذا أمر بديهي لأن المصالحة تكون ذات صلة في صراع شكلت فيه الرواية أحد أركان الصراع، وسببا في احتدامه واستدامته في الماضي، حيث ان الصراع على تشكيل ذاكرة المكان تجعل الصراع أكثر احتداما من صراعات تقليدية تكون الذاكرة والرواية فيها خارج الصراع.

ويشير «آسيفا» إلى أن المصالحة تحتاج الى صيرورة فوقية بين النخب والقيادات وصيرورة تحتية بين الشعوب(Assegai، 2005)، حيث تعرف المصالحة في بعض الأحيان بانتقال الشعوب المتصارعة من الماضي المنقسم إلى المستقبل المشترك. وهناك من يربط بين المصالحة وبين المغفرة أو الصفح، فالصفح هو من الشروط الأساسية للمصالحة، على عكس التسوية السياسية التي تقبل التسوية ولكن ليس الصفح عن طرف الصراع الآخر (worthington، 2006).

تنطلق التسوية السياسية من الوصول إلى حل للصراع في نقطة معينة، وهي في الغالب توقيع اتفاق سياسي، يطلق عليه اتفاق سلام بين طرفي الصراع لتسوية القضية محل الصراع، بمعنى أنها تنتهي في نقطة معينة وفي وقت محدد، ولا تتطلب اعترافاً أخلاقياً بالطرف الآخر وبروايته وذاكرته ومصداقية صراعه. في المقابل فإن المصالحة لا تنتهي بنقطة محددة مثل توقيع اتفاق، وعلى الرغم من توقيع اتفاق كهذا تبقى المصالحة في حالة من الصيرورة التي تعيد إنتاج نفسها، وعليها أن تكون متبادلة بين الطرفين، وعادة ما تساهم منظمات المجتمع المدني فيها، ذلك أن المصالحة تحتاج إلى موافقة شعبية عليها، ولا تكتفي بموافقة النخب السياسية لدى الطرفين، وفي هذا السياق يأتي دور منظمات المجتمع المدني في ذلك، بينما تنتهي التسوية السياسية بتدخل لاعب سياسي واحد وهو الدولة (Assegai، 2005؛ Gubin، 2005؛ Bloomfield، 2003). ويؤكد برتال على أهمية التبادلية في منظومة المصالحة، فطرفا الصراع في هذه المنظومة عليهما الاعتراف بشكل متبادل كل بمصالح الآخر وبأهدافه (Bar-tal، 2000).

يعتقد روحانا أن الاستعداد للمضي في عملية المصالحة ينطوي على مخاطر متنوعة فيما يتعلق بالتهديدات على الهوية

يدعي هذا المقال أن التصور الإسرائيلي لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة قد تبلور حول الاستعداد لتقديم تسوية سياسية إلى الفلسطينيين مقابل الحصول على مصالحة منهم. وقد بات هذا التوجه محل إجماع قومي داخل المجتمع الإسرائيلي.

الوطنية لكل طرف وروايته التاريخية، ويعتقد أن هذه المخاطر هي أكبر على المجموعة ذات القوة العليا لأنها تتضمن تصحيح الغبن وتغيير الوضع القائم وإنهاء سيطرة الجهة القامعة (روحانا، ٢٠٠٦).

يدعي هذا المقال أن التصور الإسرائيلي لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة قد تبلور حول الاستعداد لتقديم تسوية سياسية إلى الفلسطينيين مقابل الحصول على مصالحة منهم. وقد بات هذا التوجه محل إجماع قومي داخل المجتمع الإسرائيلي.

أما معالم التسوية السياسية التي تدّعي إسرائيل استعدادها لتقديمها للفلسطينيين بغرض حل الصراع، فهي:

١. الاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح.
٢. ضم الكتل الاستيطانية، بمعنى عدم القبول بالعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٣. تواجد إسرائيلي في منطقة غور الاردن، ويتراوح هذا التواجد من مطلب السيادة الإسرائيلية كحّد أقصى، والسيطرة العسكرية لمدة طويلة من الزمن كحد أدنى.
٤. القدس هي عاصمة موحدة لإسرائيل وخصوصا البلدة القديمة، أو التنازل عن الأحياء العربية في القدس كحدّ أقصى.

فيما تطالب إسرائيل الجانب الفلسطيني بتبني منظومة المصالحة من جانب واحد بغرض حلّ الصراع، وذلك يشمل:

١. الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، أي الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.
٢. الاعتراف بالرواية الإسرائيلية- الصهيونية حول المسؤولية عن مشكلة اللاجئين، وذلك بإعادتها إلى رفض الفلسطينيين قرار التقسيم كما فعل "اليشوف" اليهودي، ودخول الجيوش العربية الحرب العام ١٩٤٨ بهدف تصفية التواجد اليهودي في "أرض إسرائيل"، وفق الوصيفات الاسرائيلية.
٣. الاعتراف بما يسمى الحقوق التاريخية والدينية لليهود على فلسطين.

أما جوانب المصالحة التي لا ترغب إسرائيل في التعامل معها بندية مع الطرف الفلسطيني فهي:

١. عدم الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن مشكلة اللاجئين وعدم الاستعداد لعودة اللاجئين إلى حدود دولة إسرائيل، كجزء تنفيذي من تحمل هذه المسؤولية الاخلاقية.
٢. عدم الاعتراف بالرواية التاريخية الفلسطينية وما تحمل من حق الفلسطينيين على الأرض وروايتهم التاريخية حول الصراع.
٣. عدم الاستعداد لتصحيح الظلم التاريخي الذي نتج للفلسطينيين في إسرائيل وخارجها، والذي يترجم بالاعتراف والاستعداد لدفع تعويضات لتصحيح هذا الظلم.

معالم المصالحة الإسرائيلية

طرح نتنياهو موضوع الاعتراف بشكل مكثف ورئيس في عهده الجديد كأساس للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين، وقبل الشروع في الخوض بموضوع الاعتراف لا بد من القول إن موضوع الاعتراف كعائق أمام تحقيق سلام فلسطيني- إسرائيلي ليس جديداً في ساحة النقاش الإسرائيلي، إلا أنه كان نقاشاً أكاديمياً ركز على العوائق النفسية، والروايات التاريخية المتناقضة

والمتصارعة، والعوائق الذهنية والقيمية ومفهوم العدل المختلف، واستعملت تلك الأدبيات هذه الأبعاد كعوائق أمام المصالحة وليس التسوية (بار- سيمان-طوف، ٢٠١٠). إلا أن نتنياهو استطاع أن ينقل هذا النقاش إلى الساحة السياسية بقوة، وبدل استعمال التسوية بدأ باستعمال كلمة المصالحة، ليس لأنه معني بها، بل لأنه يفهم صعوبتها على الجانبين، ويدرك قدرتها على إفشال المفاوضات والتوصل الى حلّ.

تراجع نتنياهو عن الأساس الذي سارت عليه الحكومات الإسرائيلية السابقة في المفاوضات، والتي انطلقت من أساس أنه يجب التوصل إلى اتفاق حول الحدود أولاً، وقد انطلق الجانب الفلسطيني من هذا الأساس أيضاً، إلا أن نتنياهو أراد وضع أسس جديدة لبدء المفاوضات لا تنطلق من ترسيم الحدود وإنما البدء بالتفاوض على الترتيبات الأمنية والاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي أي اعتراف بيهودية الدولة. ويشكل هذا المطلب ترتيباً جديداً لأولويات التفاوض الإسرائيلية وإضافة قضية جديدة إلى القضايا الجوهرية (طال- لاندمان، ٢٠١٠، ٢٠١٠أ).

فهم نتنياهو أن موضوع الاعتراف الرمزي (بما يحمل من دلالات تاريخية) بحق اليهود على الأرض هو تعويض عن قبول اليمين بتقسيمها. وقد أكد نتنياهو على مطلب الاعتراف في خطابه في جامعة بار ايلان في حزيران ٢٠٠٩، وفي خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في تموز ٢٠١٠ وفي خطاب التهنئة السنوي للشعب اليهودي في رأس السنة اليهودية.

يعتبر هذا التجديد عند نتنياهو تجديداً عميقاً، فهو يربط بين قضية الاعتراف وبين نجاح المفاوضات، ويعتقد أن حلّ كل القضايا الجوهرية للصراع تتعلق باعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية. ففي تصريح له قبل الاجتماع في شرم الشيخ مع الرئيس الفلسطيني أبو مازن قال نتنياهو «العائق الاساسي الباقي أمام السلام هو الاعتراف»، وأضاف «في حال تغلبنا على موضوع الاعتراف المتبادل آمل بأن نستطيع ان نبارك أحدنا الآخر بعد عام بالبركة والسلام». وقد وصف نتنياهو عدة مرات الرفض الفلسطيني بالاعتراف بأنه «جذور الصراع». لا يربط نتنياهو بين الصراع وبين الاحتلال، ففي لقاء جمعه في القدس مع منظمة «مسيحيون موحدون من أجل إسرائيل» في آذار ٢٠١٢، قال «اعداؤنا لا يكرهوننا بسبب ما نفعل، وإنما بسبب من نكون».[١] وهي مقولة أخرى من الكثير من المقولات والخطابات التي يؤكد فيها على جوهر القضية حسب رأيه وهي ليست الاحتلال وإنما الاعتراف.

عشية انطلاق المفاوضات في واشنطن والذي تزامن مع رأس السنة اليهودي بارك نتنياهو الشعب اليهودي، وتطرق الى المفاوضات وقال:

"إننا نصر على أن التسوية بيننا وبين الفلسطينيين يجب

نتنياهو في ٢٠١١/٥/٢٥: "يوم التصفيق" في الكونغرس الأميركي.

يعتبر خطاب الاعتراف خطابا يحاول ان يزيل صفة المحتل عن كاهل إسرائيل، وهذا ما أشار إليه نتنياهو في خطابه في الكونغرس عندما قال: إن تواجد اليهود في الضفة الغربية ليس احتلالا بل هو عودة إلى أرض الأجداد، حيث أن الأرض هي حق تاريخي لليهود. وبهذا يحاول أن يقول إن إسرائيل ليست دولة محتلة، بل حقها في هذه الأرض هو حق تاريخي وديني، وأنه مستعد للتنازل بألم عن هذه الأرض مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة.

أن تستند على مبدأين، الأمن والاعتراف. . . الأمن لأن أي سلام لن يصمد بدون ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض، والأمر الثاني هو طبعا الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، يطلبون منا الاعتراف بدولة فلسطينية ومن الطبيعي أن نطلب من الطرف الثاني أن يعترف بالدولة اليهودية، دولة شعب إسرائيل" .[٢]

ينطلق خطاب الاعتراف من اعتبار أن جوهر الصراع يعود الى العام ١٩٤٨ وليس العام ١٩٦٧، يعتقد نتنياهو ان نزع الشرعية عن إسرائيل والذي أصبح مكثفا في السنوات الماضية يعود إلى عدم الاعتراف بإسرائيل. في لقاء أجراه نتنياهو في كانون الأول من العام ٢٠١٠، أي بعد أن فشلت الجهود باستئناف المفاوضات بعد رفض الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد الاستيطان، قال «حتى لو نجحنا في الوصول إلى سلام، فان التعرض لشرعيتنا سوف يستمر، لأن جذورها ليس بإحداث ١٩٦٧، بل جذورها (أي نزع الشرعية) تعود إلى أحداث ١٩٤٨، الهجوم ضد وجود الدولة اليهودية. . . هناك محاولة لمنع اليهود أن تكون لهم دولة. . .» (هآرتس، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠، ٦).

بات نتنياهو يثابر على خطاب الاعتراف في كل مناسبة، يحاول ان يتبع هذه الاستراتيجية، وقد أكد على هذا الموقف ثلاث مرات في أيار ٢٠١١، في خطابه في الكنيست الإسرائيلي عشية سفره إلى واشنطن، وفي خطابه في منظمة الايباك بعد سفره، وفي خطابه الشهير في الكونغرس الأميركي. ففي هذه الخطابات الثلاثة أشار إلى أن المشكلة ليست في العام ١٩٦٧ بل في العام ١٩٤٨، وأن المشكلة ليست إقامة دولة فلسطينية بل في عدم الاعتراف في دولة يهودية.[٣]

يعتبر خطاب الاعتراف خطابا يحاول ان يزيل صفة المحتل عن كاهل إسرائيل، وهذا ما أشار إليه نتنياهو في خطابه في الكونغرس عندما قال: إن تواجد اليهود في الضفة الغربية ليس احتلالا بل هو عودة إلى أرض الأجداد، حيث أن الأرض هي حق تاريخي لليهود. وبهذا يحاول أن يقول إن إسرائيل ليست دولة محتلة، بل حقها في هذه الأرض هو حق تاريخي وديني، وأنه مستعد للتنازل بألم عن هذه الأرض مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة.

لم يكن نتنياهو القائد الإسرائيلي الوحيد الذي أدرج قضية الاعتراف على جدول عملية التفاوض والسلام، فقد ظهرت قضية الاعتراف في اتفاق السلام مع مصر ومع الأردن وحتى في إعلان المبادئ الموقع في أوسلو، إلا انه في الاتفاقيات الثلاث السابقة اكتفت إسرائيل بصيغة اعتراف كما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية، أي اعتراف بكيانات سياسية وبسيادتها في الحدود التي تم الاتفاق عليها. وظهر مطلب الاعتراف بيهودية الدولة في الرد الإسرائيلي على خارطة الطريق، حيث طالب شارون باعتراف فلسطيني ليس بحق وجودها فقط، وإنما بما يسمى الحقوق القومية للشعب اليهودي وطابعها القومي، وعاد هذا الطلب مرة أخرى في مؤتمر انابوليس في العام ٢٠٠٧، حيث طلب كل من اولمرت وليفني إدراج هذا الموضوع في الإعلان عن بدء المفاوضات.

نقل نتنياهو قضية الاعتراف نقله نوعية، حيث تشير الباحثة الإسرائيلية شيري طال- لاندمان إلى أنه هو الوحيد الذي اشترط الاتفاق بموضوع الاعتراف من جهة، كما أنه أعطى الاعتراف جوهرا أكثر وضوحا وملزما، وهو الاعتراف بيهودية الدولة

وبإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وثالثا أنه وضع القضية على رأس سلم أولويات التفاوض سابقة على المواضيع الجوهرية الأخرى مثل القدس، اللاجئين، الاستيطان والحدود والترتيبات الأمنية.

يدرك نتنياهو جيدا معنى مطلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هناك معنى للتفاوض حول هذا الموضوع، كما أنه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية وما يسمى الحقوق اليهودية في القدس وفي الضفة الغربية، وهذا له انعكاسات ذلك على موضوع السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية. يدرك نتنياهو ان الفلسطينيين يدركون ذلك، لهذا فهو يدرك أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها.

معالم التسوية السياسية إسرائيليا

يعتقد نتنياهو أن الحلول المرحلية هي الحلول الأفضل بالنسبة لإستراتيجية التفاوض مع الفلسطينيين، وهو بذلك لا يتناقض مع موقف وزير خارجيته ليبرمان في الموضوع، نتنياهو يريد إدارة الصراع من خلال المفاوضات لذاتها وليس للوصول إلى حلّ نهائي. إن شروط نتنياهو السابق ذكرها هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حلّ للصراع.

فنتنياهو يريد استثناء ملفي القدس واللاجئين، وهذا بالنسبة له مخرج مناسب حتى للفلسطينيين، فهم سيحصلون على دولة في آخر الأمر معترف بها، وبالنسبة له يمكن الحفاظ ع لى الأمر الواقع استنادا إلى ذريعة المخاطر الأمنية المترتبة على إقامة هذه الدولة، حيث أنها، أي الخطة، حساسة تجاه مطالب إسرائيل الأمنية دون غيرها، تسيطر إسرائيل بموجبها على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية (الغور) والحدود الغربية (الجدار) وعلى القدس وعلى مصادر المياه. وبتوصيف أدق تصبح الدولة الفلسطينية محاطة من قبل إسرائيل من كل الجهات، ناهيك عن تعذر تواصلها الجغرافي (غزة+ الضفة) إلا بالرضا الإسرائيلي.

ووفق مصدر فلسطيني فإن نتنياهو عرض في لقاءات شرم الشيخ وواشنطن والقدس حلا مرحليا تدريجيا يستغرق أكثر من عشر سنوات تقوم إسرائيل خلالها بالاحتفاظ بأربعين بالمئة من الضفة الغربية، عبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة على القدس واستئجار غور الأردن لمدة أربعين سنة، وإبقاء مراكز عسكرية على مداخل المدن، وهذا يؤكد أن نتنياهو لا يزال يؤمن بالحلول المرحلية وليس الذهاب إلى الحل الدائم.

ويبقى الجدار وفق تصور نتنياهو بحيث يصير ما غربه إسرائيلياً وما شرقه فلسطيني بعد ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها.[4] وفق هذا الطرح فهناك فرق بين الحدود السياسية والحدود الأمنية. فالدولة الفلسطينية تستطيع أن تقول إن حدودها السياسية هي نهر الأردن لكن حدودها الأمنية لا تمتد إلى ذلك. وهذا طرح في جوهره يشبه ترتيبات أوسلو بشأن النفوذ الإداري والنفوذ العسكري، فالسلطة ذات ولاية سياسية وإدارية على سكان الغور، لكن إسرائيل ذات ولاية وسيادة عسكرية وأمنية مطلقة.

ويدور الحديث عن «اتفاق إطار للتسوية الدائمة» أو «اتفاق إطار» يضمن الالتزام بروح مبدأ الحل العام القائم على مبدأ دولتين لشعبين، ولكن مع ترتيبات وتغيرات تكفل أخذ مطالب إسرائيل بالحسبان. فهذا الاتفاق يلتزم بالإطار العام كما يقترح عنوانه ولا يتقيد بالتفاصيل. وقد تمتد فترة الاتفاق إلى ثلاثين سنة (نتنياهو تحدث بشكل حازم عن أكثر من عشر سنين) يكون الفلسطينيون خلالها تحت اختبار المراقبة. ومع إعلان الاتفاق تعلن الدولة الفلسطينية رسمياً، لكن التواجد الإسرائيلي لا ينتهي مع التوقيع بل يتم سحب القوات الإسرائيلية تدريجياً وعلى مراحل، بحيث يتواصل التواجد الإسرائيلي في غور الأردن وفق ترتيبات خاصة كما ورد قبل ذلك.

تكمن خطورة الطروحات الإسرائيلية المرحلية أنها قابلة للتحول إلى حلول دائمة، وبالتالي فإن التعامل معها يجب أن يتأسس على هذا الاحتمال، فترحيل الأزمة بالنسبة لإسرائيل يعني وضعها على الرف وبالتالي إهمالها، وما لم يناقش اليوم ليس بالضرورة أن يحل غداً، لأن ثمة تطورات على أرض الواقع سينشغل بها الجميع وتصير أهم من القضايا العالقة.

وبالمجمل، قدم نتنياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على

ووجد نتنياهو في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبين سوية، حيث أن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم، وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية، وهو ذات الأمر الذي يسوغ للشعب اليهودي أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم. وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ بشكل متكرر في إثبات ذلك من خلال التذكير بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتسل حتى اليوم. لا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود.

مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. فخلال العام ٢٠١١ قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس لاستكشاف آرائه وعرضها، تمثل الأول في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ١٦ ايار والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ ايار والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتنياهو الشهير في بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وإلزاماً بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان. بالطبع من الواضح أن نتنياهو كان مدفوعاً بنوعين من الضغط متناقضين كما يقول عوديد عيران، الأول خارجي يتمثل في المجتمع الدولي، والثاني داخلي من قبل أطراف ائتلافه الحكومي (Eran، 2011).

بدأت أولى هذه الهوامش في خطاب الكنيست قبل أقل من أسبوعين من خطاب الكونغرس، حيث وضع نتنياهو جملة من الملاحظات، أهمها أن حل قضية اللاجئين سيكون خارج حدود دولة إسرائيل، كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وسيواصل الجيش الإسرائيلي الانتشار في منطقة الأغوار. وأمام انتقاد حلفائه في الائتلاف بخصوص عدم ذكر ضم الكتل الاستيطانية عاد نتنياهو في خطاب الكونغرس وشدد على أن بعض هذه الكتل سيكون شرق الحدود الفلسطينية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم تصوراً متكاملاً يمكن الاستدلال منه على شكل الحل النهائي الذي يرغب في أن يراه في حال تحقق. يجب في البداية التأكيد أن ما اقترحه يشكل شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية، إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب.

شملت هذه ثلاثة شروط أساسية الحل، هي: يهودية الدولة والاحتفاظ بغور الأردن وحدود الدولة الفلسطينية. إلا أنه يمكن من تحليل مواقف نتنياهو الاستدلال بشكل شامل على سبعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً، إقرار فلسطيني بيهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق السلام هو الاعتراف بوجود دولتين لشعبين، وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. إن جوهر الصراع بالنسبة لنتنياهو هو الرفض الفلسطيني المتواصل للتسليم بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم. وهذا سابق لكل عناصر النزاع الأخرى كالحدود والأرض وغيرها. وليس مطلوباً من أبو مازن كما يقول نتنياهو، إلا أن يقف ويقول الكلمات الخمس «سوف أقبل بوجود الدولة اليهودية».

ووجد نتنياهو في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبين سوية، حيث أن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم، وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية، وهو ذات الأمر الذي يسوغ للشعب اليهودي أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم. وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ بشكل متكرر في إثبات ذلك من خلال التذكير بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتسل حتى اليوم. لا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا

تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود.

ثانياً، بالنسبة لقضية اللاجئين فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل للاجئين، حيث لدى إسرائيل أيضاً مشكلة ، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة، أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة اللاجئين اليهود العرب عقب حرب ١٩٤٨.

ثالثاً، إن الدولة الفلسطينية لا بد من أن تكون منزوعة السلاح بحيث لا تمتلك أسلحة تهدد وجود إسرائيل وأمنها.

رابعاً، أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن بالمعنى الجغرافي، بل ربما بالمعنى المعنوي والسياسي، إذ ثمة سيناريوهات إسرائيلية متعددة تبدأ بالسيطرة على هذه المنطقة لأربعين سنة، كما قال الرئيس أبو مازن الذي أوضح ما عرض عليه ووصفه بأنه احتلال ليس إلا، إلى احتفاظ أمني وعسكري وسيادة مدنية فلسطينية. نتنياهو لم يقدم الكثير من الشروح، بل قال إن حدود إسرائيل لا يمكن أن تقف عند خاصرة الضفة الغربية، بحيث يكون عرض إسرائيل من جهة حيفا وتل أبيب مجرد خمسة عشر كيلومتراً. قال نتنياهو خلال جولة في الغور في آذار ٢٠١١ إنه «مهما كانت الظروف في المستقبل، وفي إطار أي اتفاقية، يجب على الجيش الإسرائيلي البقاء هنا، منتشراً على طول نهر الأردن. هذه شهادة التأمين الخاصة بدولة إسرائيل».[٥]

ويوظف نتنياهو تفاقم الوضع الإقليمي من جهة الربيع العربي و«الشتاء الإسلامي» الذي جاءت به رياح التغيير العربي، بجانب الفراغ الذي تركه الانسحاب الأميركي من العراق وتعاظم النفوذ الإيراني هناك، في الترويج إلى احتمال تعرض إسرائيل لتهديدات أمنية من الشرق. لذا فإن إسرائيل لا تستطيع أن تقامر بترك الغور ممراً لتهريب السلاح مثل محور فيلادلفيا، وبالتالي وضع أمن إسرائيل خارج السيطرة. وكما يقول نتنياهو بخصوص مقترحه باحتفاظ إسرائيل بمنطقة الغور «لو كان هذا صحيحاً قبل الاضطرابات الكبيرة التي هزت الشرق الأوسط والمنطقة بأسرها، فهذا ينطبق بشكل خاص اليوم، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يبقى منتشراً على طول نهر الأردن».[٦]

خامساً، المستوطنات: لم تكن المستوطنات يوماً هي أساس المشكلة في الشرق الأوسط وفق نتنياهو، فالصراع موجود قبل أن توجد المستوطنات بعشرات السنين، إلا إذا كان الفلسطينيون يقصدون بالمستوطنات تل أبيب وحيفا ويافا وبئر السبع، كما قال نتنياهو من على منصة الأمم المتحدة. وإسرائيل جربت وفككت مستوطنات وأرغمت سكانها على تركها وترك مدارسهم وكنسهم لكن السلام لم يتحقق.[٧] وعليه سيتم شمل الكتل الاستيطانية ذات الكثافة النسبية والواقعة بالقرب من تل أبيب الكبرى والقدس ومناطق أخرى ذات أهمية إستراتيجية أو قومية ضمن الحدود الدائمة لإسرائيل. مقابل كل ذلك، إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات في الأراضي وهي تنازلات مؤلمة كما يصفها نتنياهو من أجل السلام، بل ذهب مرة للقول: إنه سيكون سخياً في ذلك.

سادساً، القدس ستكون موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، على الرغم من ذلك فإن إسرائيل تتفهم حساسية الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالمقدسات، إلا أن هذا لن يقود إلى تنازل من أي نوع في قضية السيادة. بل إن نتنياهو استغرب أمام الجمعية العامة من دعاوى الفلسطينيين بقيام إسرائيل بتهويد القدس، وتساءل: هل يقال لأميركا إنها تؤمرك نيويورك!! إن أكبر فضيلة لحرب حزيران ١٩٦٧ بالنسبة له هي أنها وحدت القدس، وهو لا يفتأ يروي قصصاً من طفولته عن هذه اللحظات، وبالتالي فإن إعادة تقسيم المدينة أمر غير وارد على الإطلاق في وعي نتنياهو السياسي.

سابعاً، إن توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يتزامن مع إعلان فلسطيني بإنهاء النزاع مرة وللأبد وانتهاء المطالبات الفلسطينية، فلا يجوز إيجاد دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بغرض النزاع مع إسرائيل أو مواصلة ممارسة الضغط.

خلاصة

بعد مرور ثلاثة أعوام على حكومة نتنياهو، اعتمدت إستراتيجيته السياسية التفاوضية للعام ٢٠١١، على النقاط التالية:

إما العودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، كما

تريد إسرائيل، أو العودة إلى المفاوضات من أجل المفاوضات، كما حدث خلال محادثات عمان في مطلع العام ٢٠١٢. حيث تتحول المفاوضات إلى هدف بحد ذاته تستفيد منه إسرائيل في كسب الوقت دون أي نتيجة على مستوى المطالب الفلسطينية أو حتى الدولية، وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا، بشكل لم يسبق له مثيل منذ تولي الحكومة الحالية، وذلك بهدف الاستمرار في فرض حقائق على الأرض وفي القدس تحديدا، من جهة، ولكي تعوض ما فاتها من بناء بسبب التجميد الجزئي للاستيطان الذي كان في العام ٢٠١٠ من جهة أخرى.

إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي دون مفاوضات منهجية من جهة، وإفشال أي تحرك دولي للفلسطينيين من جهة أخرى. وحتى المفاوضات التي وافقت عليها إسرائيل في الأردن، فإنها مفاوضات من أجل المفاوضات، هكذا تنظر إسرائيل إليها، وبدأت تستعد لإفشلها وإلقاء التهم بذلك على الفلسطينيين. فقد صرح وزير الخارجية ليبرمان في نقاش في لجنة الخارجة والأمن انه «ليس للفلسطينيين مصلحة في إنجاح المفاوضات في الأردن، وهم يستعدون لاتهام إسرائيل بإفشالها منذ بدايتها، كما ذهب الفلسطينيون إلى الأردن إرضاء للملك وليس رغبة في التفاوض» (يديعوت احرونوت، ١٠/ ١/ ٢٠١٢).

بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية (فكرة الدولة المؤقتة)، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. فمن ناحية اليمين الاستيطاني فان ضم مناطق C إلى دولة إسرائيل «والتنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل» التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية هو الرد على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمر اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم الوصول إلى تسوية، خصوصا وان منطقة C تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية وتحتوي على ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين.[٨]

تشير القراءة للخطاب السياسي الإسرائيلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى أن إسرائيل تتحرك وتناور سياسيا في اطار منظومتين لحل الصراع في الوقت نفسه، المنظومة الأولى هي التسوية السياسية التي ترغب في التعامل من خلالها مع الفلسطينيين، بينما تفرض على الفلسطينيين التعامل معها من خلال منظومة المصالحة. تريد إسرائيل من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، الاعتراف بالرواية الإسرائيلية بعدم مسؤوليتها الأخلاقية والفعلية عن مشكلة اللاجئين، وبأن القدس هي مدينة مقدسة لليهود فقط. بينما يصل الحد الأقصى للتسوية المستعدة إسرائيل أن تقدمه للفلسطينيين إلى دولة منزوعة السلاح، مقطعة الأوصال من خلال الابقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة الإسرائيلية على غور الأردن.

تعود هذه المناورة الإسرائيلية في التعامل غير المتكافئ الى علاقات القوة، فهي قادرة على فرض تسوية على الطرف الآخر وفرص مصالحة عليه. والطرف الفلسطيني غير قادر على كسر علاقات القوة مع الطرف الإسرائيلي.

المصادر

- Assegai, Hizkias (2005). Reconciliation, Challenges, Responses and the Role of Civil Society, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society. London: Lynne Rienner, 637-645.
-
- Bar-Tal, Daniel (2000). "From Intractable Conflict through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis." Political Psychology 21, no.2. pp: 351–65.
-
- Bloomfield, David, et al., eds. (2003). Reconciliation after Violent Conflict: A Handbook. Handbook Series. Bulls Tryckeri AB Halmstad, Halmstad.
-
- Brouneus, Karen (2003). Reconcialation- Theory and Practice for Development Cooperation. Bjorn Holmberg: Sida Publisher.
- Eran, Oded (2011). "From Bar-Ilan to Capitol Hill: MP Netanyahu's political survival", INSS Insight No.261, May, 26.
- Gubin, Alexandra, et al. (2005). Healing, Reconciliation, Forgiving and the Prevention of Violence after Genocide or Mass Killing: An Intervention and Its Experimental Evaluation in Rwanda. Journal of Social and Clinical Psychology, 24, 297-334.
- LEDERACH, JOHN PAUL (1997). Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies, print edn. United States Institute of Peace Press, Washington, D.C.
- Worthington, Everett L. (2006). Forgiveness and Reconciala-

tion: Theory and and Application. New York: Routledge.

- بار- سيمان- طوف، يعقوب. محرر. (٢٠١٠). **عوائق السلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**، القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.
- روحانا، نديم (٢٠٠٦). «الحقيقة والتصالح: حق العودة في سياق غبن الماضي». **أبحاث فلسطينية**، العدد الاول. ص: ١٣٧-١٥٩.
- شالوم، زكي (٢٠١٠). «بين المطرقة والسندان: حكومة نتنياهو عشية تجديد المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ١٩٢.
- طال- لاندمان، شيري (٢٠١٠). «تجديد نتنياهو»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ٢٠٨، ايلول ٢٠١٠.
- طال- لاندمان، شيري (٢٠١٠أ). «العامل الخامس»: المطلب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية»، **مجلة «عدكان استراتيجي»**، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص:١٢١-١٣٥.
- فلدمان، نيتسان (٢٠٠٩). «السلام الاقتصادي: النظرية امام الواقع»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٢، العدد ٣.
- لافي، افرايم (٢٠١٠). «الفلسطينيون وإسرائيل بين التسوية والأزمة- الجولة القادمة»، **عدكان استراتيجي**، العدد الرابع.

الهوامش

١ نير حسون، «الانجليكيون انتظروا نتنياهو وكأنهم ينتظرون المسيح»، هآرتس، ٢٠١٢/٣/١٩، ص٥:

٢ للمزيد حول خطاب نتنياهو انظر موقع مكتب رئيس الحكومة: :
www. Pm.gov.il\PMO\Communication/Spokesman/2010/09.

٣ انظر عدد هآرتس الذي خصص غالبيته لخطاب نتياهو في الكونغرس ٢٠١١/٥/٢٥.

٤ **الأيام**، "مصادر فلسطينية: نتنياهو يسعى لتسويق مشروعه للحل المرحلي لدى واشنطن ٢٠١٠/١٠/٣١»، .

٥ "نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن"، **الأيام**، ٩ آذار ٢٠١١.

٦ "نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن"، **الأيام** ، ٩ آذار ٢٠١١.

٧ النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢٣ آذار ٢٠١١.
http://www.pmo.gov.il/PMOEng

٨ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة- شوهد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١:
http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html